اللغة العربية المؤسسية بين التهيئة اللغوية والتنمية البشرية

أ.د أحمد حساني

توطئة:

إن نظرة عجلى في المسار التحولي الذي سلكته اللغات البشرية في تاريخها الطويل تهدي بكل يسر إلى أنَّ اللغة البشرية كانت وستظل مؤسسة اجتماعية(١) بامتياز، لها حضور قوي في تشكل الوعي المعرفي والثقافي لدى الفئة الفاعلة في البناء الحضاري للإنسان، فهي إذ ذاك تفاعل مؤسسي في أصفى صورة له، ما فتئ هذا التفاعل يرافق سيرورة المؤسسة من حيث هي كيان نظامي(نسقي) ينتج مكوناته ويجددها باستمرار، ومن هذه المكونات المكوِّن اللغوي (اللغة المرجعية واللغة العالمة أو الخبيرة)، فآليات الإدارة والتسيير والإنتاج لا يمكن لها أنْ تكون خارج اللغة، إذ إنَّ مدخلات المؤسسة ومخرجاتها مهما كان نمطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي فهي نسق لغوي ليس إلاَّ.

وتأسيسًا على ذلك فإنَّ الفاعلية المؤسسية هي منجز لغوي نسقي وممنهج، ومن ثمة فإنَّ تحديث هذا المنجز وتحيينه باستمرار يعد عملاً مؤسسيًّا مؤطرًا بالضرورة، ولايمكن لهذا التأطير أنْ يتحقق بمعزل عن التهيئة اللغوية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية والسياسات التي تنتهجها الدول في ترقية اللغات المؤسسية العالمة أو الخبيرة أو المهنية، واستشراف مستقبلها لمواكبة المتغيرات التي يشهدها عالم المعرفة والاقتصاد والحوسبة والرقميات والتكنولوجيات الحديثة.

وقد تجد هذه الورقة البحثية التي نحن بشأنها حيزًا لها في هذا التصور المؤسسي للغة لتسهم في إيجاد إجابات لكثير من الأسئلة التي أضحت مرتكزات تشد إليها الباحثين اللسانيات وخبراء عالم المعرفة والاستراجيات الكبرى والمستقبليات شدًّا قويًّا. نورد ههنا بعض هذه الأسئلة التي انتقيناها وتمسكنا بها انطلاقًا من اهتماماتنا اللغوية العربية الراهنة:

١ ـ ما التحديات الكبرى التي تواجه اللغة العربية العالمة أو الخبيرة في البناء المؤسسي للمجتمع العربي الراهن؟

٢ ـ ما الآليات التي يمكن لنا اعتمادها لتفعيل التهيئة اللغوية، وتحيين السياسات اللغوية، وترشيد الآفاق الاستشرافية لترقية اللغة العربية المؤسسية؟

٣ ـ كيف يمكن لنا استثمار العلاقة التفاعلية بين التهيئة اللغوية والتنمية البشرية، وتفعيلها لتأطير اللغة العربية المؤسسية، والانتقال بها بيسر من المحلية إلى العالمية ؟

تسعى هذه الورقة البحثية، حينئذ، إلى إيجاد إجابات كافية لمثل هذه الأسئلة انطلاقًا من التجربة العالمية في التهيئة اللغوية وواقع التنمية البشرية في المجتمعات العربية.

أولاً: الأسس والمنطلقات:

مما لا ريب فيه هو أنَّ الانصراف إلى تنمية اللغة وتهيئتها لتضطلع بدروها المؤسسي أضحى مطلبًا حضاريًا في عالم البشرية المتغير، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ إدماج اللغة في الأنساق المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية سيسهم لامحالة في ترقية اللغة وتعزيز حضورها في المشروع النهضوي للأمة لتواصل مسارها الطبيعي في البناء الحضاري للإنسان، ومواكبة المتغيرات التي يشهدها عالم الحوسبة والرقميات والتكنولوجيات المتجددة.

ومما لا يمارى فيه ولا يرد هو أنَّ المقومات اللغوية في كيان الأمة تعد رافداً لأي حركة نهضوية في المجتمع،مهما كانت التركيبة البشرية لهذا المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أنْ يحقق أهدافه الاستراتيجية على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بمعزل عن لغته الوطنية؛ لأنَّ نهضة الأمم عبر تاريخ الإنسانية الطويل رافقتها نهضة لغوية ليس إلاَّ.

وانطلاقًا من هذا التصور لحضور

اللغة في المد الحضاري للإنسانية جمعاء فإنَّ اللغة العربية، بالنظر إلى بعدها الحضاري والنهضوي والتداولي الآني، أضحت مقومًا أساسًا في المشروع النهضوي للأمة العربية وهي نهضة لغوية في أصفى صورة لها، ومن ههنا يصبح التأطير المؤسسي للغة هدفًا أساسًا لا يقل عن الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الكبرى للأمة.

وما يمكن لنا أنْ نشير إليه في هذا المقام هو أنَّ الخطة الشاملة للغة العربية التي اعتمدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت قد نصت على « أنَّ اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا بوصفها وعاء الوجدان القومي، فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية «. (٢)

ومن ههنا فإنَّ المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم في إنتاج المعرفة والتكنولوجيات والرقميات والحوسبة تستدعي إيجاد نظام مؤسسي فعال يمكن له أنْ ينهض باللغة العربية، وينتقل بها من المحلية إلى العالمية باعتماد طرائق ناجعة، وسبل ميسرة تستثمر إنجازات المؤسسات اللغوية العربية(المجامع العربية والمؤسسات التابعة للجامعة العربية) من جهة، وتفيد من الاستراتيجيات والخطط اللغوية العالمية من جهة أخرى.

وتفعيلاً لهذا التوجه الآني والمستقبلي للنهوض باللغة العربية فإنَّ المؤسسات الرسمية في الدول العربية والمؤسسات التربوية والثقافية على وجه الخصوص، مدعوة لأنْ تضطلع بدورها في التهيئة بالتخطيط العلمي الهادف لواقع اللغة العربية محليًا وإقليميًا وعالميًا، ووضع التصورات الاستشرافية لتنمية اللغة العربية والسير بها نحو الأفضل لتواصل مدها الحضاري الذي بدأته منذ قرون خلت.

ثانيًا: علاقة التهيئة اللغوية بالتنمية البشرية

إذا ما تأملنا مليًا المتغيرات الاستراتيجية التي يشهها العالم في زمننا الراهن فسنجد أنَّ التركيز على حضور التنمية اللغوية في الدراسات المستقبلية للأمم يعود إلى أنَّ هذه الدراسات هي الفاعلة الاستراتيجية التي تحدد الوعي لتصور المستقبل، بل تحدد نموذج المستقبل انطلاقًا من المعطيات الراهنة والآفاق المتوقعة، وتساعد هذه الدراسات على تجاوز آليات تشكيل الأنماط الاقتصادية والثقافية الفاشلة،واستبدالها بآليات أخرى أكثر فاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الشاملة، وأثرها في حياة الفرد والمجتمع في الواقع المحلي والعالمي.(٣)

ومن ثمة فإنَّ حضور النظام اللغوي في التخطيط الاستراتيجي والنسق المؤسسي يعد تحولاً جذريًا في السياسات اللغوية العربية، ويعكس وعيًا حضاريًا عميقًا بضرورة وضع تصورات شاملة لحركية المجتمع بجميع مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية واللغوية. إذا تحقق هذا التوجه في بعده الشمولي، فإنَّ اللغة العربية ستجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بكل جدارة وأهلية واستحقاق في فضاء تعدد اللغات والثقافات الذي أصبح حقيقة واقعية لا يمارى فيها ولا ترد.(٤)

أضحى التخطيط اللغوي من حيث المبدأ مرتكزًا أساسًا في التخطيط الاستراتيجي المؤسسي الذي يتميز بخصائص يمكن لنا إيراد بعضها ههنا لأهميته:

١ ـ التكامل في الآليات والطرائق لوضع خطة استراتيجية شاملة تؤدي إلى تنمية الآليات التنافسية للمؤسسة.

٢ ـ ينطلق التخطيط الاستراتيجي من تحليل منهجي شامل لعناصر القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

٣ ـ التخطيط الاستراتيجي ليس مجرد أداء وظيفي متخصص، وإنَّما هو أوسع بكثير مما نتصور، إذ إنَّه تفكير موضوعي، وتصور شمولي آني ومستقبلي (استشرافي).

٤ ـ يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى إيجاد تصور شمولي لتحقيق استقلالية المؤسسة وتميزها. (٥)

إنَّ أقل الناس اهتمامًا بالدراسات اللسانية الاجتماعية يدرك لا محالة أنَّ التخطيط اللغوي(Planification linguistique) أو السياسة اللغوية(Politique linguistique) أو التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique) هي في كل الأحوال أنشطة مؤسسية مُوَجَّهَة ومُمَنْهَجَة من أجل إعادة تنظيم عناصر النسق اللساني في المجتمع اللغوي المعين، وفي فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف شاملة مهيأة سلفًا وفق خطة ذات معالم

واضحة.(٦)

ظل المصطلحان، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، سائدين وشائعين بين أهل الاختصاص، لكن في السبعينات من القرن العشرين ظهر مصطلح آخر في كندا في إقليم الكيبك (Quebec) هو مصطلح: التهيئة اللسانية (Aménagement linguistique)، كان الانصراف إلى هذا المصطلح الجديد بإيحاء من Jean – Claude Corbeil (٧) أثناء مشاركته في صياغة ميثاق اللغة الفرنسية في إقليم الكيبك Quebec (كندا) Canada سنة ١٩٧٧.(٨)

السياسة اللغوية Politique linguistique أو التهيئة اللغوية Aménagement linguistique هي كل سياسة تعتمدها الدولة الوطنية، أو أي منظمة إقليمية، أو دولية بشأن لغة معينة، أو مجموعة من اللغات المستعملة الخاضعة لسياستها من أجل تغيير وضع لغوي نحو الأفضل، أو من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة.

أصبحت السياسة اللغوية حينئذ مكونًا جوهريًا في بناء استراتيجيات التنمية البشرية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، إذ لها حضور دائم في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية، وبذلك اكتسبت بعدًا دوليًا وإقليميًا ظلت «تحفل به تقارير التنمية البشرية ومسجل بصفة دائمة في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية بإعلاناتها واتفاقياتها ومؤتمراتها التي تقرن اللغة بمتطلبات التنمية وترى فيها سبيلاً إلى إقرار قيم كونية ومكاسب حقوقية قوامها التسامح والشورى والتفاهم في كشف التعدد» (٩)

ترتكز التهيئة اللغوية على الإجراءات الآتية :

١ ـ القيام بدراسات تشخيصية ماسحة للوضع اللغوي في المجتمع المعين.
٢ ـ وضع تصورات ومبادئ التهيئة اللغوية بناء على معطيات الدراسة التشخيصية.
٣ ـ اتخاذ القرار (المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة، أو المنظمة الإقليمية أو الدولية).
٤ ـ تنفيذ خطة التهيئة اللغوية باعتماد الوسائل المتاحة والمعدة سلفًا.
٥ ـ التقويم المستمر للإنجازات المحققة. (١٠)

وما تجدر الإيماءة إليه في هذا السياق هو أنَّه لا يمكن فصل التهيئة اللغوية عن التنمية الشاملة التي تهدف إلى السير بالمجتمع نحو الأفضل لكي يواكب المتغيرات التي يشهدها مسار تشكل الحضارة الإنسانية الجديدة، ومن هنا فإنَّ التهيئة اللغوية تستهدف التنمية اللغوية التي تعد أهم عنصر في المشروع التنموي الشامل، من حيث إنها:» تغير تدريجي نحو الأفضل ضمن عملية مجتمعية واعية هادفة إلى الوصول إلى مستوى لغوي أفضل من آخر سابق عليه، كأنْ يكون المجتمع يتكلم بلغة عامة، فنحاول تنمية لغته باتجاه نطق اللغة العربية الفصيحة في حين أنَّ مفهوم التغير لا يكون تنمية إلا إذا كان نحو الأفضل والأرقى والأكثر تقدمًا وفائدة بالنسبة للفرد والأمة والوطن «.(١١)

ترتبط التهيئة اللغوية بالتنمية البشرية، إذ إنَّ الهدف الرئيس من التنمية هو تهيئة بيئة مناسبة، وظروف مواتية من أجل أنْ يعيش الإنسان حياة أفضل، وأنْ يكون عنصرًا فعالاً في حركية المجتمع في مساره النهضوي بجميع روافده الثقافية والاقتصادية. لأنَّ التنمية في بعدها الحضاري والإنساني « عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية ـ المادية والفكرية والروحية والإبداعية ـ المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء».(١٢)

تتدرج التنمية حينئذ ضمن المشاريع الشاملة والاستراتيجيات الكبرى التي تعتمدها المؤسسة السياسية لتهيئة المجتمع للمشروع النهضوي الذي يهدف إلى إحداث تغيير في البنية الاقتصادية والثقافية ليرقى بالمجتمع إلى المستوى الحضاري المتوخى.

مبادئ التنمية :

١ ـ التنمية عملية مستهدفة وشاملة تشمل جميع الجوانب الفاعلة في بنية المجتمع.
٢ ـ التنمية في بعدها الاستراتيجي تشمل الموارد البشرية والموارد غير البشرية.
٣ ـ ترتكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ثلاثة عوامل:
أ ـ الموارد الاقتصادية.
ب ـ العنصر البشري.

ج - الإلمام بالمعارف العلمية والتكنولوجية.

٤ - لا تُختزل التنمية في الجانب المادي فقط (آلات وأجهزة ومصانع)، بل هي أيضًا الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد والمواطنة والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في تنمية المجتمع. (١٣)

وانطلاقًا من هذا التصور أضحت التنمية البشرية المرتكز الأساس للتنمية الاقتصادية، إذ يعد العنصر البشري أهم عنصر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أخذت التنمية البشرية تقترب من التنمية الاقتصادية وتشترك معها في تشكل المفاهيم و الاصطلاحات، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أصبحت شائعة لدى أهل الاختصاص، منها :

١ - تنمية الرأسمال البشري.

٢ - تنمية العنصر البشري.

٣ - تنمية الموارد البشرية.

٤ - التنمية البشرية.

ويحسن بنا أنْ نشير في هذا المقام إلى أنَّ مصطلح التنمية البشرية أُعتمد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنة ١٩٩٠. (١٤)

يشمل المجال الإجرائي للتنمية البشرية المبادئ الآتية :

١ - تنمية العنصر البشري: الاستثمار في قدرات البشر.

٢ - من أجل العنصر البشري: توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا عادلاً في نطاق واسع.

٣ - بواسطة العنصر البشري: إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة في التنمية.

يتحقق مشروع التنمية البشرية باعتماد الخطوات الآتية :

١ - وضع أهداف واضحة المعالم وقابلة للتحقيق.

٢ - دراسة البيئة الداخلية للمجتمع المعيَّن، وتحليل العناصر التي لها صلة بواقع التنمية (الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف).

٣ - دراسة البيئة الخارجية للمجتمع (الوقوف على الإمكانات المتاحة وتحديد التحديات). (١٥)

وفي هذا الصدد يرى بعضهم أنَّ « حركية اللغة العربية وحيويتها مرتبطة بكيفية تدبير المسألة اللغوية من الداخل والخارج، أي البحث عن التوازنات اللغوية التي تجعل اللغة العربية في المركز الأول الذي يُدعم باستثمار الازدواجية والتعددية الاستثمار الأمثل، ويؤسس للسّلم اللغوي المبني على سياسة لغوية واعية وهادفة، وتخطيط لغوي محكم، واستعداد لغوي داخلي وخارجي يجعل العربية لغة المعرفة التكنولوجية ولغة التنمية». (١٦)

ومما لاريب فيه هو أنَّ المجتمعات العربية الحديثة أصبحت قوة بشرية وسوقًا عربية مشتركة، وتمتلك ثروة طبيعية وخريطة جغرافية كبيرة ونوعية، غير أنَّ نسبة النمو فيها ضعيفة، ويعود هذا الوضع بالأساس إلى عدم تطوير اقتصاد المعرفة القائم على اللغة أساسًا. (١٧)

يقول الفاسي الفهري: «إنَّ تعميم العربية باعتبارها لغة التواصل الملائمة لدى القوى العاملة التي ستمكن من الزيادة في سرعة التنفيذ والإنتاج، بل إنَّ تعزيز العربية في الإدارة والاقتصاد والاتصال والتكنولوجيا شرط ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وإنَّ استعمال العربية بصورة ملائمة في تقنيات الإعلام الجديدة ستمكن من اتساع مجالها ودمقرطتها». (١٨)

ويمكن للغة العربية أنْ تكون لغة عالمة ذات بعد عالمي، وأنْ تسهم في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وأنْ تضطلع بدورها الحضاري والاقتصادي في الآن نفسه، فهي مهيأة لأنْ تكون كذلك، وذلك للأسباب الآتية:

١- قدرة اللغة العربية على استيعاب المفاهيم العلمية والمصطلحات التقنية في المجال التكنولوجي والإلكتروني والرقمي والمجال السمعي البصري.

٢ - قابلية الاستثمار في اللغة العربية للنمو، نظرًا لاتساع سوق اللغة العربية في المنطقة العربية، وتزايد الطلب على الأنظمة التقنية المعربة.

٣- تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة عبر شبكة الإنترنت، وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته من خلال لغته العالمية، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها. (١٩)

وتأسيسًا على هذه الاهتمامات

كلها فإنَّ ترقية اللغة وتنميتها تقتضي بالضرورة عدم الفصل بين الجانب النظري والممارسة الفعلية للغة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي دورها الحضاري في احتواء التقنيات الحديثة والتكنولوجيات المتجددة. وهنا تكمن مصداقيتها وشرعيتها في المد الحضاري المستمر والدائم الذي يتبدى بالأساس في قابليتها للحوسبة والرقمنة والحضور الفعلي في المحتوى الرقمي المحلي والإقليمي والعالمي. لأنَّه» لا يمكن التعبير عن الأدوات التقنية إلا بلغة مؤهلة محوسبة (قابلة للتأرقمdigitisation) قادرة على استيعاب المعلومات والمحافظة على مضمونها»(٢٠)

وفي كل الأحوال فإنَّ السياسة اللغوية بوصفها تصورًا شموليًا لوضع لغوي معين، والتخطيط اللغوي بوصفه إجراءً تنفيذيًا للتصور السياسي في الواقع اللغوي الفعلي، يعكسان في أصفى صورة لهما تَدَخُّلَ الإنسان في توجيه الأنظمة اللغوية وإدارتها، وفق خطة مؤسسة ذات معالم واضحة.(٢١)

السياسة اللغوية حينئذ هي مجموعة من القرارات تُتخذ على مستوى سلطة محلية، أو منظمة إقليمية أو دولية، بناء على وضع لغوي معين من أجل الحفاظ عليه، أو تغييره ليتماشى مع المشروع النهضوي للمجتمع . (٢٢)

لا يمكن لنا أنْ نحقق التنمية اللغوية الفاعلة والمنشودة إلا بالتعامل مع اللغة العربية بوصفها نسقًا فكريًا وثقافيًا من جهة، وقضية معرفية من جهة أخرى تنطلق منها التصورات والرؤى كلها من أجل ترسيخ القيم اللغوية المؤسسية لدى المتكلم العربي، وتعميق المسألة اللغوية في وعيه الثقافي والحضاري وتحسيسه بتأثير اللغة وفاعليتها في أي تنمية ننشدها، وفي أي مشروع حضاري نطمح إليه. (٢٣)

ثالثًا: اللغة والنسق المؤسسي

إنَّ التحولات التي يشهدها تشكل المجتمع الإنساني في مساره الحضاري الجديد استقرت به في نمط مجتمع ما بعد الحداثة، أو مجتمع ما بعد الصناعة، أو مجتمع المعرفة الذي يستمد وجوده وديمومته من اقتصاد المعرفة بدل من الاقتصاد الصناعي، فهو منحى جديد حينئذ، يسلكه المجتمع الإنساني لترسيخ قيم المعرفة، وإعادة بناء القدرات والكفاءات والخبرات لتأسيس فاعلية مؤسسية تعمل على إنتاج المعرفة وتحويلها والترويج لها ونشرها باستخدام جميع الوسائط المتاحة.

وفي ظل هذا التوجه الجديد تتبدى كفاية اللغة الحية في قدرتها على إنتاج المفاهيم والمصطلحات والتفاعل الدائم مع المستجدات في مجال التكنولوجيا والحوسبة والرقميات والتقانة الحديثة، فالرهان في الحياة الاجتماعية للغات قائم أساسًا على فاعلية اللغة وتداولها في شبكات المعلومات الدولية، فاللغة التي تعجز عن مواكبة المتغيرات السريعة في عالم المعرفة مهددة بالتحييد من عالم اللغات المتجدد، فاللغة العربية مؤهلة لتجاوز هذا التحدي بيسر إذا توافرت السياسات اللغوية الرشيدة، والتخطيط الاستراتيجي المؤسسي المعزز بالدراسات الأكاديمية اللسانية التطبيقية، والدراسات السوسيو - لسانية.

هناك الكثير من العوائق التي مازالت تعوق سبيل اللغة العربية في فضاء المعلوماتية، والتكنولوجيات الحديثة على الرغم من الإنجازات المحققة في عالم الحوسبة والرقميات والأنظمة السمعية البصرية وشبكات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة. يشير محمد مراياتي إلى بعض القضايا التي مازالت في حاجة إلى تدخل سريع من أجل تيسير جميع السبل أمام اللغة العربية لتجد لها مكانًا يمكن لها أنْ تحتله بكل جدارة وأهلية واستحقاق منها:

١ ـ توحيد مواصفات ترميز المحارف العربية.
٢ ـ اعتماد مواصفة عربية لأسماء النطاقات على الشابكة العربية.
٣ ـ وضع مواصفة لكتابة الأصوات الأجنبية بحروف عربية.
٤ ـ اعتماد مواصفة عربية للأرشفة.
٥ ـ محرك بحث ومتصفح عربي يعمدان على مواصفات وميزات اللغة العربية.
٦ ـ برامج قياسية لإدارة المحتوى.
٨ ـ علامات الشكل أو استعمال الصوائت القصيرة والشدة.
٩ ـ تفعيل الترجمة الآلية.
١٠ ـ اعتماد منهجية لوضع المصطلح العربي.
١١ ـ تطوير مدقق إملائي ومحلل صرفي

ومدقق نحوي.

١٢ ـ وضع مكانز عربية رقمية.(٢٤)

ومن ثمة فإنَّ نظرة عجلى في المسار التحولي لتشكل الحضارة الإنسانية الجديدة تهدي إلى أنَّ اللغة البشرية أمست وسيطًا لإنتاج المعرفة، قد يصعب علينا امتلاك المعرفة وإنتاجها وتحويلها بمعزل عن لغة وطنية مهيأة لتضطلع بدرها الحضاري في عالم المعرفة المتجددة باستمرار، ومن هنا أضحت اللغة مكونًا أساسًا من مكونات الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، فإذا هي « صناعة وخبرة في حد ذاتها، اكتسبت وظيفة اقتصادية بجانب وظيفتها الثقافية والحضارية التي كانت تضطلع بها دائمًا.»(٢٥)

وانطلاقًا من هذا التصور يجب أنْ ننظر إلى اللغة من حيث هي وسيط لإنتاج المعرفة والخبرة التقنية والمهنية؛ إذ لا وجود للمعرفة أو الخبرة بمعزل عن اللغة العالمة أو الخبيرة، فلا يمكن أنْ تُختزل اللغة في كونها وسيطًا أو الحامل المادي للثقافة والمنجز الفكري للأمة، بل لابد من النظر إلى اللغة على أنَّها وسيط لإنتاج المعرفة والخبرة ونشرها وتحويلها في الآن نفسه.

ومن ههنا أمست اللغة مكونًا اقتصاديًا لها حضور قوي وفعال في صناعة الأفكار والمعارف والخبرات وما كان ذلك إلا لأنَّ « المعرفة أصبحت صناعة في حد ذاتها، ومدخلاً أساسًا من عناصر الاقتصاد الجديد، ومن خلال ذلك، وبشكل متزايد أخذت اللغة بعدًا اقتصاديًا جديدًا إلى جانب البعد الثقافي والحضاري الذي كانت تضطلع به دائمًا».(٢٦)

وتتبدى كفاية اللغة المعينة في مدى انخراطها في إنتاج المفاهيم وآليات التداول اللغوي المؤسسي في منظومة المجتمع بجميع قطاعاته الثقافة والاقتصادية، فمصداقية اللغة الحية (اللغة المؤسسية الفاعلة) تكمن في قوة حضورها وتفاعلها مع المنجز المؤسسي والمعلوماتي المحوسب والرقمي، ومن ثمة فإنَّ اللغة التي لا تستطيع أنْ تثبت وجودها في النسق المؤسسي التقني والتكنولوجي والمعلوماتي هي مهددة بالتهميش والتحييد والتغييب والإقصاء، فالرهان اليوم الذي يشهده عالم اللغات المتغير هو قدرة اللغة على احتواء المنجز التكنولوجي والتقني والمعلوماتي، منجز مجتمع المعرفة ودون سواه.

ومن ههنا أضحى التفاعل مع المنجز المؤسسي للغة مشروعًا نهضويًا ينتمي إلى الاستراتيجيات الكبرى التي تعتمدها الدول، ومنها الدول العربية التي تتعامل مع الوافد الاقتصادي والثقافي والحضاري بشكل عام عن طريق ترقية اللغة العربية وتفاعلها مع اللغات الأخرى عن طريق النقل منها وإليها، لتعميق التواصل المؤسسي بجميع أبعاده الحضارية.

ولا يمكن لهذا التعامل الاستراتيجي والهادف أنْ يحقق أغراضه المؤسسية المنشودة بمعزل عن الترجمة (العادية والإلكترونية)، إذ تعد الترجمة النطاق المؤهل معرفيًا ومنهجيًا لتأطير التعددية اللغوية والثقافية، وتفعيل آليات احتواء الاختلاف، وترقية سبل التلاقي بين اللغات، والتعايش بين الثقافات والحضارات في أرقى صوره. وما كان ذلك إلا لأنَّ الترجمة نشاط لساني متعدد بالضرورة ؛ فهو مسار فاعل يتكون من عناصر متعددة:

أ ـ فاعل النشاط (مؤلف، مترجم، قارئ)

ب ـ موضوع النشاط (نص أصلي، نص وسيط أو مترجم)

ج ـ مسار النشاط (قراءة، فهم وإدراك، إعادة كتابة) ولهذا النشاط ضوابط تحد من عشوائيته ، منها بخاصة الأمانة والقدرة على إيجاد المكافئ). (٢٧)

أصبحت الترجمة في واقعنا الحضاري الراهن رافدًا من الروافد الحضارية الكبرى، يستخدم هذا الرافد لتحقيق أهداف سامية، منها:

ـ الاتصال بين الثقافات والحضارات .

ـ المساهمة في تشكل الحضارة الإنسانية الجديدة.

ـ احتواء المشروع العلمي والثقافي العالمي.

ـ تحويل المعرفة الوافدة.

ـ إحضار الخطاب العلمي الغائب .

ـ نقل الخطابات العلمية المنجزة عالميًا.

وإذا كانت الترجمة هي الوسيط الحضاري للتلاقي بين اللغات والثقافات فإنَّ الترجمة الآلية وسيط معرفي في حديث يعد من تقانات المعلومات المتجددة، ويقتضي هذا الوسيط توافر عناصر أساسية ثلاثة:

ـ الحاسوب.

ـ النص(المادة اللغوية).

ـ البرنامج الآلي.

ويظل الإنسان المرتكز الفعال في عملية التحكم الآلي وتوجيه الترجمة. (٢٨)

وبناءً على هذه المنطلقات التي أومأنا إليها يجدر بنا القول إنَّ اللغة المؤسسية هي نسق من المفاهيم والاصطلاحات العلمية والخبيرة في بيئة إدارية ومهنية معينة، إذ إنَّ مصطلحات اللغة المؤسسية هي وسائط ضرورية لتفعيل مفاهيم اللغة العالمة (لغة الاختصاص) في الواقع الفعلي للخبرة الإنسانية، ومن ثمة فإنّ هذا النسق هو السبيل إلى التعامل الفكري والإجرائي مع المعرفة أو الخبرة إنتاجًا واستخدامًا وتحويلاً.

ولذلك أضحى المصطلح المؤسسي(العالم أو الخبير) معطى أساسًا في آليات إنتاج المعرفة، والوسيط الجوهري في استخدامها وانتشارها وتوزيعها بين أهل الاختصاص، فهو المسار لتحويل المعرفة ونقلها بين الثقافات واللغات والحضارات. ومن ثمة فإنَّ وضع المصطلح واستعماله في التواصل المؤسسي بين أهل الاختصاص هو:

- الانتقال بيسر من اللغة المرجعية إلى اللغة العالمة.
- الانتقال من الكفاية اللسانية إلى الكفاية الاصطلاحية.
- الانتقال من اللغة التواصلية إلى اللغة الواصفة.
- الانتقال من نظام اللغة إلى نظام المفاهيم.
- الانتقال من شرعية الوسيط الاجتماعي إلى الوسيط العلمي.
- الانتقال من اللغة العامة إلى لغة الاختصاص.

وما يمكن لنا الإماءة إليه في هذا السبيل الذي نحن بشأنه هو أنَّ تأسيس اللغة المؤسسية يقتضي وضع نسق من المفاهيم والمصطلحات التي تدون في المعاجم المتخصصة لضبط الكفاية الاصطلاحية وتلخيص المفاهيم والتصورات، الأمر الذي يؤدي إلى اختزال العلم أو الخبرة او المهنة في وحدات لسانية لتحقيق التواصل المؤسسي بين أهل الاختصاص، وإضفاء الشرعية على وجود اللغة المؤسسية العالمة أو الخبيرة أو المهنية أو المتخصصة.

تعد لغة الاختصاص المجال الخصب لتنمية المفاهيم والمصطلحات المؤسسية(العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية)، إذ إنها نسق منمط (Codified) ومقنن يحقق التواصل بين الفئات العاملة أو الخبيرة أو المهنية في نظام مؤسسي معين، وهي إذ ذاك نسق خاص يستعمل لتبليغ معلومات خاصة في سياق مؤسسي ذي طبيعة خاصة.

تتبدى فاعلية لغة الاختصاص و اللغة المؤسسية في نسقها المتميز الذي يهدف إلى إيصال معلومات ذات طابع تخصصي، وتيسير سبل تداولها بين الخبراء والعارفين والمهتمين بحقل معرفي معين أو بنسق مؤسسي معين، بهدف نشر المعرفة أو الخبرة بين الفئات الفاعلة (عالمة أو خبيرة أو مهنية)، ويكون ذلك بأيسر السبل وأكثرها إيجازًا ودقة ووضوحًا.(٢٩)

وتأسيسًا عل ذلك فإنَّ التصور الاستراتيجي للغة المؤسسية هو في الواقع تنظيم نسق من الفعاليات الإلزامية المتكاملة في إطار الزمان والمكان؛ فهو إذ ذاك السعي المحدد والواضح من أجل تحقيق أهداف ورغبات محددة وواضحة المعالم .وهذه العناصر لا تكتمل إلا بتوافر رؤية آنية ومستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد المؤسسي للغة العربية. (٣٠)

ومما لا يغرب عن أحد هو أنَّ اللغة العربية مؤهلة من حيث نسقها الصوتي والتركيبي والدلالي لتضطلع بدورها الحضاري، ومهيأة وظيفيًا لأنْ تكون لغة مؤسسية ذات بعد عالمي إذا توافرت لها جميع الظروف المواتية على مستوى التأطير الأكاديمي والمؤسسي، وعلى مستوى الإجراء التطبيقي وتحيين تداولها في الواقع الفعلي للخبرة المؤسسية. ولا يكون ذلك إلاَّ باعتماد برامج هادفة في إطار التخطيط اللغوي والدراسات الاستراتيجية المستقبلية.

وإذا تحققت هذه الإجراءات، وتوافرت هذه الظروف فإنَّ اللغة العربية المؤسسية ستجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بكل قوة وفاعلية في المسار التحولي للغات المعولمة، لأنَّ ما يثير الانتباه هو أنَّ سيرورة عولمة الاقتصاد والإنتاج العالمي المادي أصبحت تتماشى بالتوازي مع سيرورة عولمة الإعلام والاتصال؛ أي الإنتاج غير المادي، مما جعل أنظمة اللغات تحتل الصدارة في الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية للدول الكبرى والفاعلة في تهيئة المؤسسات المنتجة والمروجة لها :

- مؤسسات الإعلام والاتصال.

- مؤسسات تقنيات ومحتويات السمعي - البصري.
- مؤسسات رقمنة النص والصوت والصورة.
- مؤسسات الحوسبة والبرمجة الآلية للغات، وترقية شبكة الانترنيت.

وانطلاقًا من هذه الخصوصيات التي تشهدها اللغات المعولمة، ومنها اللغة العربية المؤسسية، فإنَّ تعليم اللغات بعامة واللغة العربية بخاصة، يجب أنْ يكون مختلفًا في أهدافه ومضامينه، وفي طرائقه وأساليبه عن التعليم في القرن العشرين، يجب أنْ توجه الاهتمامات إلى تنمية القدرات الإنسانية في أرقى مستوياتها ليكون الإنسان مبدعًا ومنتجًا وخبيرًا، وقد أخذت منظمة اليونسكو على عاتقها وضع تصور شامل لأهداف التعليم في الألفية الثالثة، فقد حددت في أحد تقاريرها أربعة مرتكزات يقوم عليها التعليم الجديد وهي:

تعلم لتكون
تعلم لتعيش
تعلم كيف تعرف
تعلم كيف تعمل(٣١)

يعتمد التسيير المؤسسي حينئذ على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومهارتها اللغوية في الأداء المؤسسي، فالمؤسسة لا تعتمد على قدرة التسيير والإنتاج فحسب، بل تعتمد كذلك على المهارات الأدائية منها المهارة اللغوية(اللغة الخبيرة أو المهنية)، وتيسير سبل التواصل مع العناصر البشرية الفاعلة في المؤسسة. لأنَّ المؤسسة هيكل نسقي ممنهج يشتغل وفق نظام محكم، والأداء المؤسسي فاعلية مفتوحة ويعد الاتصال المؤسسي مرتكزها الأساس، ويتخذ الأداء المؤسسي اللغة المؤسسية (العالمة أو الخبيرة أو المهنية) وسيطًا لتعزيز التواصل بين الفئات العاملة في المؤسسة.

وما يمكن لنا أنْ نخلص إليه في نهاية هذه الورقة البحثية هو أنَّ استخدام اللغة المؤسسية بمهارة كافية يتبدى بكل وضوح في آليات تحسين الأداء، وتيسير الاتصال المؤسسي، ويمكن لنا أنْ نحدد المجال الإجرائي للغة المؤسسية في التتابع الآتي:

١. تسهم اللغة المؤسسية في تبادل الخبرات والمهارات الأدائية بين العناصر البشرية العاملة في المؤسسة.
٢. تساعد اللغة المؤسسية من حيث هي نسق أساس في الاتصال المؤسسي على اكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية والمهنية.
٣. توطد اللغة المؤسسية العلاقة الاجتماعية بين العاملين، وتعمق التواصل والعلاقات بين الفئات الفاعلة المسيرة والخبيرة والمهنية.
٤. تعزز اللغة المؤسسية الوطنية الخبرات والكفاءات في وسط الموارد البشرية وتسهم في تكيف هذه الموارد مع المحيط الاجتماعي.

وهي إذ ذاك – أي اللغة المؤسسية – لغة عالمة وخبيرة ومهنية ومتخصصة، تتميز بنسق معجمي واصطلاحي وتركيبي خاص، فهي حينئذ نظام تواصلي يمتلكه كل عنصر بشري ينتمي إل نظام مؤسسي معين، ويشارك أفراده في عملية الاتصال المؤسسي بين الفئات الفاعلة في المؤسسة، ويعزز هذا النظام علاقة المؤسسة بالوسط الاجتماعي والاقتصادي الخارجي.

ولتنمية اللغة المؤسسية وتحديثها وتحيينها باستمرار لابد من :

١. وضع برامج تعليمية ذات طابع مؤسسي مهني أو خبير تختلف مدخلاته عن مدخلات التعليم العام.
٢. تأهيل الفئات العاملة في المؤسسة المعينة (مؤسسة تعليمية، ثقافية، إعلامية، خدماتية اقتصادية، تجارية، مالية ...)
٣. العمل على التكوين المستمر للموارد البشرية وفق خطة هادفة لتنمية اللغة المؤسسية وإثرائها.
٤. إنشاء قواميس اللغة المؤسسية (قواميس متخصصة) تتضمن المفردات والمصطلحات والمفاهيم المتداولة في النظام المؤسسي المعين.
٥. إنشاء علاقات بينية تربط المؤسسات المتقاربة في النظام والأداء وتوحيد اللغة المؤسسية وإثرائها.

ولتعزيز ذلك كله لابد من تكوين ذخيرة أو رصيد لغوي إلكتروني خاص باللغة المؤسسية يشمل جميع القطاعات الاستراتيجية في المجتمع، وإدراج هذا الرصيد ضمن المحتوى الرقمي العربي وتحديثه باستمرار ليواكب المتغيرات التي يشهدها العالم المؤسسي العالمي، ونقصد بالمحتوى الرقمي

ههنا المضامين المعرفية والمصطلحات والمفاهيم المدونة محوسبة ومرقمنة، وقد يكون هذا المحتوى في شكل نصوص ومدونات ومعاجم حقلية متخصصة آلية، وبرمجيات لغوية عربية. وأنَّ الاهتمام الدائم بتحديث المحتوى الرقمي العربي سيسهم لامحالة في ترقية اللغة العربية المؤسسية (العالمة والخبيرة)، لكي تواكب التحولات المتسارعة التي تشهدها المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المشروع النهضوي للمجتمع العربي.

توصيات ختامية :

نورد ههنا بعض التوصيات التي يمكن لها أنْ تعزز مشروع اللغة العربية المؤسسية التي نتوخاها:

١. التنسيق المحكم بين الدول العربية والمنظمات الثقافية والتربوية الفاعلة، لتبني مشروع لغوي عربي مؤسسي مستقبلي، يأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي والإقليمي والعالمي للغة العربية.
٢. استثمار العلاقات الاقتصادية التي تربط الأمة العربية بالعالم لتمرير مشروع اللغة العربية العالمة أو المؤسسية، وتعزيزه لعولمة اللغة العربية.
٣. استثمار المكانة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي، وتأطيرها وفق سياسة شاملة لنشر اللغة العربية المؤسسية، وتصدير برامجها، والترويج لها لتجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بين اللغات العالمية.
٤. ضرورة إدماج اللغة العربية المؤسسية في الخطط الإستراتيجية للمؤسسات، وإصدار قرارات ومراسيم في هذا الشأن.
٥. تحسيس رجال الأعمال والمستثمرين ورؤساء المؤسسات الاستراتيجية العرب والأجانب بالبعد الاقتصادي المؤسسي للغة العربية.
٦. تعميم امتحان شهادة الكفاءة في إتقان اللغة العربية المؤسسية، وإلزامية كل من يرغب في الالتحاق بأي مؤسسة عربية بالحصول عليها.(العرب والأجانب على حد سواء).
٧. تنمية التفاعل التواصلي المؤسسي، وإنشاء بنك مفردات اللغة المؤسسية.
٨. توفير الوثائق الكفيلة بتيسير عملية الاتصال المؤسسي وتحيين الشبكة المحلية في المؤسسة.
٩. إنشاء ذخيرة لغوية إلكترونية (محوسبة ومرقمنة) خاصة باللغة المؤسسية تشمل جميع الأنساق المؤسسية في المجتمع.
١٠. تفعيل آلية الترجمة لنقل المصطلحات والمفاهيم لإثراء اللغة المؤسسية العربية.
١١. تأهيل الفئات العاملة، الموارد البشرية (المسيرة والخبيرة والمهنية) لاكتساب آليات الأداء اللغوي المؤسسي وإتقانه.
١٢. توجيه الأبحاث والدراسات الأكاديمية في الجامعات العربية لخدمة اللغة العربية المؤسسية.

هوامش البحث

١ - Voir، Andre Martinet ، éléments de linguistique générale،Armand Colin، Paris١٩٨٠ p٩.

٢ . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (Alecso) . الخطة الشاملة للثقافة العربية صيغة ١٩٩٦.

٣ . ينظر عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية عدد١٢٨ (١٩٩٩) الدوحة،قطر، ص٧٠.

٤ . ينظر أحمد حساني ، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الإستراتيجي والاستثمار المؤسسي، أعمال المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، تنظيم المجلس الدولي للغة العربية. بدبي (٧ ـ ٥/١٠/ ٢٠١٤) المجلد الثالث ص٧.

٥ . ينظر إياد علي الدجني، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي (pdf) كلية التربية جامعة دمشق ٢٠١١ ص ٥٢.

٦- Voir، Rakissouiligri Mathieu: Planification et politique linguistique dans certains pays sélectionnés d›Afrique

de l›ouest . UNISCO، Addis Abeba، ٢٠٠٢، p٤.

٧ ـ Jean-Claude Corbeil ولد سنة ١٩٣٢ في Montréal كندا أستاذ وباحث لساني في منطقة الكيبك (كندا) .

٨- Voir، LOUBIER، Christiane (١٩٩٤). L'aménagement linguistique au Québec : enjeux et devenir، Montréal، Office de langue française، coll. « Langues et sociétés ». ٢٧ p.

٩ ـ السياسة اللغوية القومية للغة العربية، مشروع النهوض باللغة العربية الحلقة الثالثة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٠١٠.

١٠ - Voir، Jean-Michel Eloy، Aménagement "ou" Politique linguistique?، Mots (١٩٩٧). V٥٢No٥٢P٨.

١١ ـ محمود فهمي حجازي اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة اللغة العربية، مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٩٧.

١٢ ـ علي خليل أبو العينين، التربية الإسلامية والتنمية ، مجلة رسالة الخليج العربي العدد(٢٢) السنة السابعة الرياض ١٩٨٧ ص ١٥.

١٣ ـ ينظر عبد السلام مصطفى عبد السلام ، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة ، ٢٠٠٦ ص ٢٧٦.

١٤ ـ ينظر المرجع نفسه ، ص ١١٤.

١٥ ـ ينظر المرجع نفسه، ص ١١٤.

١٦ ـ عبد الرحمن يجيوي ، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (ديسمبر) ٢٠١١ ص٣.

١٧ ـ ينظر محمد سبيلا ، اللغة، دار توبقال للنشر، سلسلة دفاتر فلسفية، ط ١٩٩٤.

١٨ ـ الفاسي الفهري، اللغة العربية، أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ط ١، ٢٠٠٥ ص ١٥.

١٩ ـ ينظر سعيد أحمد بيومي، أم اللغات، دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ط ١، ٢٠٠٢. ص١٠.

٢٠ ـ عبد الرحمن يجيوي ، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ديسمبر ٢٠١١ www. dohainstitute.org

٢١ ـ ينظر أحمد حساني ، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الإستراتيجي والاستثمار المؤسسي، ص ١٠.

٢٢ ـ ينظر الرجع نفسه ، ص١١.

٢٣ ـ ينظر عبد الرحمن يجيوي ، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ديسمبر ٢٠١١ www.dohainstitute.org

٢٤ ـ ينظر محمد مراياتي « مستويات المعالجة الآلية للغة العربية» المعلوماتية س٢، ع١٦ دمشق ٢٠٠٧ ص٢٣.

٢٥ ـ الشريف حسن، العولمة والثقافة واللغة : القضايا الفنية في أسئلة اللغة (الرباط منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب٢٠٠٢) ص٤٣.

٢٦ ـ المرجع نفسه، ص٤٣.

٢٧ -Voir، Audet Louise :Etude contrastive dans un cadre dynamique d›analyse du processus de traduction . www. acfas.ca

٢٨ ـ ينظر صابر الجمعاوي : القضايا المصطلحية في الترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية تونس ص٣. عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استخدام التقانات الحديثة وتطوير اللغة العربية تونس ٢٠١٠ ص ٥٣.

٢٩ ـ ينظر هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، تأليف: ، ترجمة: الدكتور محمد محمد حلمي هليل،مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٥.

٣٠ ـ عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية عدد١٢٨(١٩٩٩) الدوحة،قطر،ص١٠٢.

٣١ ـ ينظر تقرير منظمة اليونيسكو : التعليم ذلك الكنز المكنون ، مجلة التربية عدد١٢٠(١٩٩٧) ص ٣٨.